Distribution: Restricted | EB 2006/88/R.35 | 2 August 2006
Original: English | البند 16 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13 – 14 سبتمبر/أيلول 2006

إطار القدرة على تحمل الديون

للاستعراض

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية قبل انعقاد الدورة إلى:

Gary Howe
مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي والميزانية
هاتف: 2262-5459-06-39+
بريد إلكتروني: g.howe@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

إطار القدرة على تحمل الديون

الخلفية

1 - أوصى تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق الذي اعتمده مجلس المحافظين في فبراير/شباط عام 2006 بما يلي:

(أ) بدءاً من العام 2007 يجب على الصندوق أن يعتمد النمط الذي تتبناه المؤسسة الدولية للتنمية في تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون ليحكم تخصيص المساعدة إلى البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات التيسيرية للغاية وذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون.

(ب) أن تُعدَّل المواد المعنية من اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون.

(ج) أن يستند إطار القدرة على تحمل الديون الذي يعتمده الصندوق إلى التحليلات القطرية الاقتصادية التقنية (وفي نهاية المطاف التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون التي تغطي فترة 20 سنة) التي تُعدها المؤسسات الدولية المعنية المختصة في هذا المجال، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع البلدان المعنية.

(د) أن توافق الدول الأعضاء في الصندوق، ولاسيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على تعويض الصندوق بصورة كاملة عن مدفوعات أصول القروض الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وذلك على أساس الدفع عند نشوء الحاجة على النحو الذي تبنته المؤسسة الدولية للتنمية في التجديد الرابع عشر.

(هـ) أن ترفع إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول عام 2006، اقتراحات بشأن تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك أحكام تتعلق برفع التقارير عن التقدم المحرز؛ والآثار على الأوضاع المالية للصندوق؛ ومضامين صرف قروض الصندوق للبلدان النامية، وتنفيذ نهج الحجم المعدل لتوليد التعويض عن رسوم الخدمة الضائعة؛ ومشاركة الصندوق في أنشطة التعاون بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف الرامية إلى صقل واستعراض المنهجيات المستخدمة في ظل إطار القدرة على تحمل الديون، وكذلك في ضمان اتساق نهج الصندوق مع النُهج المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

التطورات منذ اعتماد تقرير هيئة المشاورات

2 - بعد اعتماد تقرير هيئة المشاورات حدث عدد من التطورات الهامة، بما في ذلك ما يلي:

- نفاذ مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف (MDRI) في صندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي بعد اعتماد إطار القدرة على تحمل الديون؛

- خطط إدارة قضية "الانتفاع بلا مقابل" في ظل مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف وإطار القدرة على تحمل الديون؛
- خطط تعديل منهجية تقدير القدرة على تحمل الديون بالترافق مع استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر للمؤسسة الدولية للتنمية.

3 - **أثر مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف على إطار القدرة على تحمل الديون.** يعتبر إطار القدرة على تحمل الديون أداة لضبط قدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية عبر التقليل من الصعوبات المقبلة لإجهاد الديون ومدفوعاتها وذلك من خلال توفير المساعدة الإنمائية في صيغة منح عند مستوى يُخصم من المخصصات الأولية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وكانت القدرة على تحمل الديون قد حُددت في البداية على أساس مجموعتين من المتغايرات القطرية هما: النسب الأساسية للديون (صافي القيمة الحالية للديون مقابل الصادرات؛ وصافي القيمة الحالية للديون مقابل الناتج المحلي الإجمالي؛ وخدمة الديون مقابل الصادرات)؛ وعلامات تقدير السياسات والمؤسسات القطرية في المؤسسة الدولية للتنمية. ثم قامت التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون بدراسة هذه المتغايرات في سياق توقعات النمو، والافتراضات المالية، وبتطبيق اختبارات الإجهاد على البارامترات المختلفة. ومع اعتماد صندوق النقد الدولي لمبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف في يناير/كانون الثاني عام 2006 واعتماد المؤسسة الدولية لها في السنة المالية 2007 فلقد كان على التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون أن تأخذ في الاعتبار الآثار المالية لموارد المبادرة المذكورة. وتدعو هذه المبادرة إلى إلغاء ديون البلدان التي تصل إلى نقطة إنجاز مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل كامل، ومن ثم فإنها ستقلل كثيراً من مستوى العجز في القدرة على تسديد الديون في البلدان المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة، وهو ما سيؤثر تأثيراً كبيراً على عدد من البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات المنحية في ظل إطار القدرة على تحمل الديون ولاسيما في أفريقيا.

4 - **إدارة قضية الانتفاع دون مقابل.** أعربت المؤسسة الدولية للتنمية عن قلقها من قضية "الانتفاع دون مقابل"، أي "خطر أن يؤدي الحيز المالي والاقتراضي المنشأ في البلدان المتلقية إلى تيسير الاقتراض الخارجي أو المحلي غير التيسيري".[1] وكان من المزمع تقديم وثيقة إلى مجلس المؤسسة في يوليو/تموز عام 2006 تحدد أشكال الاقتراض المتماشية مع إطار القدرة على تحمل الديون ومبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف، وكذلك الطريقة التي يمكن أن تتبعها المؤسسة في التعاون مع البلدان المتلقية لمساعدات مبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف وإطار القدرة على تحمل الديون لضمان عدم تحمل ديون غير تيسيرية وغير مناسبة.

5 - **منهجية تقدير القدرة على تحمل الديون.** قامت المؤسسة الدولية للتنمية بإجراء تقديرات القدرة على تحمل الديون لأغراض إطار القدرة على تحمل الديون في البداية على أساس نسب الديون الراهنة، ثم بعد ذلك بالارتكاز على التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض. وطبقاً لشروط التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة المذكورة تم الاتفاق على أن تقوم المؤسسة، بعد دراسة مشتركة مع صندوق النقد الدولي، بإعداد استعراض لإطار القدرة على تحمل الديون لاستعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر (أكتوبر/تشرين الأول عام 2006). ويمضي العمل قدماً في هذا الاستعراض، وقد تم إصدار وثيقة أولية في مارس/آذار عام 2006 ستعقبها وثيقة أخرى تُرفع إلى المجلسين التنفيذيين للمؤسسة الدولية للتنمية (وصندوق النقد الدولي) في أكتوبر/تشرين الأول.

[1] "The Multilateral Debt Relief Initiative: Implementation Modalities for IDA", IDA paper, 18 November, 2005.

وسيغطي ذلك استعراض الحاجة إلى زيادة عدد فئات إجهاد الديون من العدد الحالي البالغ ثلاثة (أحمر، أصفر، أخضر) إلى خمسة عبر تقسيم الفئة "المتوسطة" إلى ثلاث فئات؛ وطريقة التعامل بصورة أكثر منهجية مع الديون المحلية؛ وما إذا كانت الحاجة تدعو إلى تعديل منهجية المبادرة متعددة الأطراف، بما في ذلك تحديد مراحل إجراءات التخفيف من الديون (مبادرة ديون البلدان الفقيرة ومبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف).

الآثار على الصندوق

6- يعتمد تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون في الصندوق على استكمال المؤسسة الدولية للتنمية لمنهجية تقدير القدرة المذكورة في ظل إطار القدرة على تحمل الديون الذي تعتمده المؤسسة ذاتها. وبالمثل فإن تقدير *التكلفة* المحتملة لتشغيل الإطار بالنسبة للصندوق (من حيث رسوم الخدمة الضائعة نتيجة توفير المساعدة كمنح عوضاً عن توفيرها كقروض ذات شروط تيسيرية للغاية) وللبلدان الأعضاء (من حيث التزامها بالتعويض عن مدفوعات أصول القروض الضائعة عند نشوء الحاجة إلى ذلك) يعتمد اعتماداً شديداً على منهجية تقدير القدرة على تحمل الديون التي سيؤكدها استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر في المؤسسة الدولية للتنمية. وأخيراً فإن قدرة الصندوق على توفير خيار الامتناع عن المشاركة في إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان المؤهلة المحتملة بما يؤكد الطابع الطوعي لهذه المشاركة ستتحدد وفقاً لسياسة المؤسسة الدولية للتنمية إزاء قضية "الانتفاع دون مقابل".

7- وبما أن كل الموضوعات المطروحة آنفاً تعتمد على العمل الجاري في المؤسسة الدولية للتنمية، وأن من المنتظر أن تسوى هذه المسائل في النصف الثاني من عام 2006، فإن إدارة الصندوق تعتزم تأجيل طرح مقترحاتها بشأن تشغيل إطار للقدرة على تحمل الديون فيه إلى حين انعقاد دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان عام 2007 حينما تكون المؤسسة الدولية للتنمية قد حسمت أمر المسائل المذكورة، عوضاً عن طرح وثيقة في سبتمبر/أيلول عام 2006 ستتطلب التعديل بعد بضعة أشهر من ذلك. ويتماشى هذا مع موقف مصرف التنمية الآسيوي الذي ينتظر التوضيحات النهائية بشأن منهجية المؤسسة الدولية للتنمية لإعداد وثيقة الخيارات لاستعراض منتصف المدة للتجديد التاسع لموارده في نوفمبر/تشرين الثاني التي ستعقبها كما هو محتمل وثيقة ترفع إلى المجلس التنفيذي للمصرف. كما أن موقف إدارة الصندوق يتماشى مع التوصية التي اعتمدها مجلس المحافظين والقاضية بأنه " بدءاً من العام 2007 يجب على الصندوق أن يعتمد النمط الذي تتبناه المؤسسة الدولية للتنمية في تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون".